مجلس الغرف يرصد نمو الاقتصاد السعودي

تقرير : مطلوب دعم مسيرة القطاع الخاص وتطوير دور البنوك وسوق المال

الاقتصاد السعودي يحتل اليوم كأكبر اقتصاد في المنطقة العربية

أشاد تقرير اقتصادي حديث بالإنجازات العديدة التي حققها القطاع الخاص السعودي على صعيد مساهمته في مسيرة التنمية التي عكستها عدة مؤشرات اقتصادية تمثلت في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستيعاب العمالة، وتوفير فرص العمل، ومساهمته في الصادرات وفي نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وسلط التقرير الذي أصدره مركز البحوث والدراسات الاقتصادية بمجلس الغرف السعودية لعام 2013م وجاء بعنوان «مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.. مؤشرات وإحصاءات» الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية والبيانات الإحصائية التي تعكس الوضع الحالي للاقتصاد السعودي وحجم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ومحاولة قياس قدرته على تحمل المهمة الكبيرة ضمن الواقع الحالي تشريعيا وتنظيميا وإداريا.

وأشار التقرير في استعراضه لمساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني إلى أن المؤشرات والإحصاءات تؤكد أن القطاع الخاص السعودي وعبر مراحل التأسيس والبناء للمملكة يعد شريكا فعالا في عملية التنمية الشاملة وتوسعت مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني عبر السنوات الماضية وتدرجت من بدايات متواضعة إلى أن أصبحت اليوم تحتل مرتبة متقدمة أسهمت بشكل أساسي في النهضة التنموية الشاملة التي تعيشها المملكة حاليا.

وأكد التقرير أن ما حققه القطاع الخاص من انجازات ما كان ليتم لولا الدعم والمساندة التي وجدها من الدولة وقيادتها الرشيدة والتزامها بدعم وتشجيع مبادرات القطاع الخاص من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة لقيام قطاعات إنتاجية مجدية والسعي لإيجاد الأطر التنظيمية والمؤسسية لمواكبة متطلبات العصر وتبنيها سياسات شاملة للإصلاح الاقتصادي، وإقرار إستراتيجية التخصيص، وتبني الأساليب الكفيلة بتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التفاعل ومواكبة التغيرات المتسارعة على الساحة الدولية، والاستجابة بفاعلية لمتطلبات الحقبة الجديدة، إضافة إلى ما قامت به الدولة من جهود لاستكمال منظومة الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لتوفير المزيد من عناصر الجذب والاستقرار في المناخ الاستثماري والإسهام في توظيف المزايا النسبية العديدة التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي لزيادة القيمة المضافة لموارد الدولة الاقتصادية واستغلال الفرص المتاحة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والعمل على توفير فرص العمل للمواطنين.

وعدد تقرير مجلس الغرف السعودية أهم المؤشرات التي تعكس دور القطاع الخاص في نمو وتطور الاقتصاد الوطني والتي تمثلت في ارتفاع استثمارات القطاع الخاص غير النفطي وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر والنمو المضطرد لعدد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي وزيادة عدد المصانع العاملة في المملكة ومضاعفة رأسمالها والأيدي العاملة عدة مرات وارتفاع عدد المؤسسات التجارية الخاصة المسجلة في المملكة والمرخصة من وزارة التجارة والصناعة بشكل ملحوظ.

كما أبرز التقرير كذلك ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على الخمسة أضعاف خلال العقود الأربعة الماضية وواكب النمو المطرد زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي واستخدام موسع للتقنيات الإنتاجية المتطورة التي انتظمت العديد من نشاطات الاقتصاد الوطني وتطور هيكلي تمثل في تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص.

وأظهر التقرير قوة ومتانة الاقتصاد السعودي، مؤكدا أنه يقف اليوم كأكبر اقتصاد في المنطقة العربية من حيث الحجم وأكثرها حيوية وتطورا ويضم أكبر قاعدة صناعية وأكبر قطاع تجاري وأكبر سوق مالية بين دول المنطقة. وعزا التقرير ذلك التطور إلى جهود الدولة الرشيدة في توسيع مساهمة القطاع الخاص في هذه الأنشطة وفي بناء الاقتصاد الوطني ككل.

وأشار تقرير مجلس الغرف التجارية السعودية إلى أنه مع كل هذه التطورات الإيجابية إلا أنه لا بد من دعم مسيرة القطاع الخاص التنموية ومواجهة التحديات التي ستواجهه خلال المرحلة المقبلة خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، داعيا في ذات الوقت إلى ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لهذا القطاع وتطوير دور البنوك التجارية في دعم أنشطته، وتطوير سوق المال، وتفعيل برامج التخصيص، وإفساح المجال لمشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في عملية التنمية الشاملة.

أمريكا صاحبة أكبر رصيد من الذهب بـ 8133 طناً

السعودية تمتلك ثالث أكبر احتياطي من العملة الأجنبية في العالم

احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثالث بعد الصين واليابان من حيث حجم الاحتياطات الأجنبية أو الموجودات الأجنبية، وذلك حسب الأرقام التي وردت في ورقة قدمها مدير قسم تمويل الأسواق بوزارة المالية اليابانية ساتوشي دوتشي في مؤتمر مالي بلندن.

وبلغت الاحتياطات الأجنبية للمملكة العربية السعودية حسب إحصائيات مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» في نهاية ديسمبر 683.2 مليار دولار، فيما بلغت الاحتياطات للصين التي احتلت المركز الأول عالميا 3.35 تريليونات دولار، حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي الأخيرة.

واحتلت اليابان المركز الثاني بحجم احتياطات أجنبية بلغت 1.192 تريليون دولار في نهاية يناير، فيما احتلت روسيا المركز الرابع بعد السعودية باحتياطي قدره 471.904 مليار دولار ثم تلتها سويسرا في المركز الخامس باحتياطي قدره 460.49 ثم تايوان في المركز السادس باحتياطي قدره 383 مليار دولار ثم البرازيل باحتياطي قدره 362.403 مليار دولار في المركز السابع ثم تايوان ثم هونغ كونغ والهند.

وقال اقتصادي ياباني على هامش مؤتمر مالي في لندن لصحيفة الشرق الأوسط «بعد الاحتياطي الأجنبي ذا أهمية كبيرة للدول وهو مقياس رئيسي على قدرة الدولة على تغطية الصادرات».

وحسب تعليقات المسؤول الياباني فإن من فوائد الاحتفاظ بحجم احتياطي أجنبي ضخم أنه يزيد الثقة في السياسة النقدية للدولة صاحبة الاحتياطات، كما يدعم الثقة كذلك في سعر صرف العملة الوطنية للدولة.

وعلى صعيد سياسات البنك المركزي للدولة صاحبة الاحتياطات، فإنه يستطيع التدخل بكفاءة في سوق الصرف ومقاومة أية ضغوط خارجية على عملته مما يسهم في استقرار سعر صرف العملة الوطنية ويخلق مناخا اقتصاديا مستقرا وجاذبا للاستثمارات الأجنبية وإنعاش الاقتصاد للدولة المعنية.

مؤسسة النقد العربي السعودي

وفي حال حدوث أية أزمة مالية فإن البنك المركزي صاحب الاحتياطات الضخمة يستطيع أن يتدخل بشكل بناء لإحداث الاستقرار في النظام المالي وإحداث الاستقرار المطلوب في سعر الصرف كما حدث بالنسبة للبنوك المركزية صاحبة الاحتياطات الضخمة في عام 2007. وإضافة إلى ذلك فإن قوة الاحتياطي الأجنبي تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة صاحبة الاحتياط ويدعم كذلك ازدهار سوق الأسهم.

وحسب إحصائيات صدرت أمس في تقرير شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كيبفيك» فإن الاحتياطات الأجنبية لدول التعاون في نهاية عام 2012 بلغت 794.1 مليار دولار تقريبا، حيث بلغت احتياطات المملكة العربية السعودية في نهاية ديسمبر 683.2 مليار دولار، فيما بلغت احتياطات الكويت 49.5 مليار دولار في نهاية ديسمبر الماضي، كما بلغت احتياطات الإمارات العربية المتحدة 34.7 مليار دولار حسب المتوسط السنوي في التقرير.

ويلاحظ أن البنك المركزي الإماراتي لم ينشر احتياطاته الأجنبية في ديسمبر، فيما بلغت احتياطات دولة قطر 12.2 مليار دولار في المتوسط خلال عام 2012. وبلغت احتياطات سلطنة عمان نحو 16 مليار دولار كما بلغت احتياطات البحرين نحو 4.4 مليارات دولار.

وعلى صعيد الرصيد الذهبي تشير الإحصائيات الأخيرة لمركز الذهب العالمي في لندن إلى أن أمريكا لا تزال صاحبة الاحتياطي الذهبي الأكبر حيث لديها احتياطات حجمها 8133 طنا من الذهب تقدر قيمتها بنحو 361.8 مليار دولار تليها ألمانيا باحتياطات ذهبية حجمها 3402 طن تقدر قيمتها بنحو 151.7 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة يأتي صندوق النقد الدولي باحتياطات قدرها 2827.2 طن تقدر قيمتها بنحو 125.7 مليار دولار ثم إيطاليا في المرتبة الرابعة باحتياطات ذهبية حجمها 2451.8 طن تقدر قيمتها بنحو 109 مليارات دولار ثم فرنسا باحتياطات ذهبية حجمها 2435.4 تقدر قيمتها بنحو 108.3 مليار دولار ثم الصين باحتياطات 1054.1 تقدر قيمتها بنحو 46.9 مليار دولار. ويذكر أن روسيا كانت أكبر المشترين للذهب خلال الأعوام الماضية حيث زاد رصيدها الذهبي بأكثر من 700 طن.

مسؤول تنفيذي: سامسونج توتال ستوقف شراء النفط من إيران

شعار سامسونج توتال

«رويترز» – قال باتريك بويان رئيس قسم التكرير في توتال لـ«رويترز» أمس إن سامسونج توتال للبتروكيماويات الكورية الجنوبية ستتوقف عن شراء النفط من إيران بعد أن اشترت شحنة فورية واحدة.

وقال بويان الذي كان يتحدث على هامش إعلان النتائج السنوية للمجموعة «حدثت صفقة فورية واحدة لكنها لن تتكرر .. أخبرت توتال الشركة وشريكها بأننا لا نوافق على تلك السياسة لأننا نريد الالتزام بالقوانين التي تخصنا».

توقعات بنمو الاقتصاد البريطاني خلال الربع الأول من العام الحالي

لندن «كونا» – توقع تقرير اقتصادي صدر امس ان يتجنب الاقتصاد البريطاني ما يعرف بفترة «الركود الثلاثي» بنجاح بعد تحقيق نمو ايجابي بنسبة 0ر3 بالمئة خلال الربع الاول من العام الحالي مدفوعا بالنمو الكبير المتوقع لقطاعي الخدمات والصناعة.

وأكد تقرير «كونفدرالية الصناعات البريطانية» ان الصادرات البريطانية خلال العام الجاري ستشهد بدورها نموا ايجابيا مع استمرار تحسن اداء الاقتصادين الصيني والامريكي بشكل اقل وهو ما سيسمح ببقاء وتيرة استحداث مناصب العمل في منحاها التصاعدي.

اليابان تطلب من قطر خفض أسعار الغاز الطبيعي المسال

طوكيو – «كونا» – طلب وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني توشيميتسو موتيغي من قطر توفير الغاز الطبيعي المسال الى اليابان بأسعار مخفضة.

ونقلت صحيفة «نيكي» الاقتصادية اليوم عن مصادر رسمية بالوزارة ان موتيغي قدم طلبه هذا خلال محادثات اجراها مع وزير الطاقة والصناعة القطري عبدالله بن حمد العطية رئيس هيئة الرقابة الادارية والشفافية في العاصمة اليابانية طوكيو مساء امس. ومن غير المعتاد بشكل كبير تقديم وزير من الحكومة طلبا لمسؤول في دولة اخرى حيث ان اسعار الوقود من قبل القطاع الخاص.

لبنان: اكتشاف نحو 440 مليون برميل من النفط

بيروت – «كونا» – كشف تقرير فرنسي نشر أمس عن وجود نحو 440 مليون برميل من النفط ضمن المياه الإقليمية الشمالية التابعة للبنان. وافادت صحيفة «النهار» اللبنانية في عددها الصادر بان الاستشاري الفرنسي بيسيب فرانلاب رفع تقريرا الى وزارة الطاقة والمياه كشف فيه عن وجود مكمن نفطي سائل في شمال المياه الإقليمية في المنطقة الواقعة عند الحدود اللبنانية – القبرصية – السورية ولكن ضمن المياه الاقليمية اللبنانية.

إقرار قانون الغش التجاري الخليجي خلال العام الحالي

أكد الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي نبيل ملا، ان قانون الغش التجاري الخليجي وصل إلى مراحل متقدمة، متوقعا في الوقت ذاته إقرار القانون خلال العام الحالي.

وأوضح ملا، أن إعداد أي مشروع على مستوى دول الأعضاء يتطلب وقتا، لكن مشروع قانون الغش التجاري الخليجي أخذ مزيدا من الوقت، حيث نوقش على مستوى المختصين ومدراء العموم ومن ثم على مستوى الوكلاء، موضحا أن القانون في مراجعاته النهائية.

وأضاف في تصريح صحافي، أن القانون سيحل مشاكل عديدة، خصوصا أن يتضمن تشديد الرقابة على استيراد البضائع لمعرفة الفقد منها وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس، مؤكدا أن القانون سيطبق أشد العقوبات بحق التاجر أو المصنع المخالف تصل إلى الغرامة المالية والتشهير.

وبين أن إقرار أية قوانين تعتمد دائماً على التكامل في اتخاذ القرار، إذ لا يمكن أن تقوم به جهة واحدة، حيث إن توقيع الاتفاقيات تساعد للوصول إلى مرحلة الاتحاد في جميع الامور. ولفت إلى أن هناك قانون آخر على غرار قانون الغش التجاري الخليجي، وهو قانون خاص بالمنتجات الغذائية والزراعية وسلامتها، وهو في مراحله المتقدمة وسيتم اعتماده قريبا، متوقعا أن تنجه دول الخليج لإنشاء هيئة للغذاء والدواء، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية.

وحول أولويات هيئة التقييس، قال ملا «تسعى الهيئة إلى وضع استراتيجية للتقييس على مستوى دول الأعضاء، تغطي مجالات كثيرة منها التنسيق والتعاون والتكامل مع جميع الأجهزة الخليجية التي لها علاقة بالمواصفات والمقاييس والجودة».

الخليج المتحد: إطلاق أكبر صندوق متوافق مع أحكام الشريعة

فقيه متوسطا الحضور خلال حفل إطلاق الصندوق

أعلنت شركة الخليج المتحد للخدمات المالية – شمال أفريقيا عن إطلاق صندوق ثمار وهو صندوق متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، برأسمال يبلغ 50 مليون دينار تونسي «نحو 32 مليون دولار أمريكي» يتم تمويله من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق الودائع والأمانات التونسي.

وشركة الخليج المتحد للخدمات المالية – شمال أفريقيا ومقرها تونس هي إحدى الشركات التابعة لبنك الخليج المتحد الذي يتخذ من البحرين مقراً رئيسياً له وهو إحدى شركات مجموعة شركة مشاريع الكويت «القابضة».

ويعتبر صندوق ثمار أكبر صندوق استثمار تونسي تحت مظلة هيئة سوق المال التونسية وهو موجه بشكل رئيسي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية الباحثة عن التمويل وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية الحيوية التي تدعم الاقتصاد التونسي مع إعطاء أولوية للمشاريع المجددة والمشاريع القائمة في المناطق الداخلية.

وسيعمل الصندوق على توفير الموارد المالية للمؤسسات التي تتمتع بإمكانات نمو عالية وذلك عبر تعزيز استقرارها المالي وكذلك قدراتها البشرية والتشغيلية.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس إدارة شركة الخليج المتحد للخدمات المالية – شمال أفريقيا محمد فقيه «سوف يساهم صندوق ثمار في دفع الاقتصاد التونسي وتنويعه، كما سيساهم في توفير 1000 فرصة عمل. إن نجاح الصندوق سيزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويساهم في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي في تونس».

«تبريد» تطور محطة جديدة بتكلفة 549 مليون درهم

أبوظبي وام أعلنت الشركة الوطنية للتبريد المركزي «تبريد» التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها زيادة حجم استثماراتها في «تبريد السعودية» بهدف إنشاء محطة تبريد بتكلفة 549 مليون درهم لخدمة مشروع جبل عمر في مكة المكرمة. ويشمل المشروع تطوير وبناء المرحلتين الأولى والثانية في المحطة.

يأتي ذلك عقب توقيع شركة «تبريد السعودية» التي تعود ملكية 25 في المئة منها لـ «تبريد» اتفاقية مع «شركة جبل عمر للتطوير» السعودية لإنشاء محطة تبريد بقدرة تصل إلى 55 الف طن تبريد.

ويجري العمل على المشروع بموجب اتفاقية بنظام «البناء والتملك والتشغيل والتحويل» تمتد لـ20 عاما.

وتتولى تنفيذ الإتفاقية «شركة تبريد المنطقة المركزية» التي تم تأسيسها خصيصا لهذا الغرض وتمتلك «تبريد السعودية» 60 في المئة منها في حين تعود ملكية الـ 40 في المئة المتبقية لـ «شركة جبل عمر للتطوير».

وقال وليد المقرب المهيري رئيس مجلس إدارة «تبريد» يسعدنا الإستثمار إلى جانب شركائنا في «تبريد السعودية» والمساهمة في تطوير معلم من معالم المملكة».

«لارنست وينغ»: 45 صفقة اندماج واستحواذ في قطاع النفط والغاز بالمنطقة

قال تقرير لارنست ويتغ بمعدل حافظ قطاع النفط والغاز على مكانته كواحد من أبرز القطاعات نشاطاً في صفقات الاندماج والاستحواذ. وبحسب التقرير فقد وصلت القيمة الإجمالية للصفقات المسجلة في قطاع النفط والغاز إلى نحو 402 مليار دولار أمريكي خلال عام 2012، بزيادة قدرها 19في المئة مقارنة مع العام السابق، الذي شهد صفقات بلغت قيمتها 337 مليار دولار. وتجاوزت قيمة 92 صفقة حاجز المليار دولار مقارنة مع 71 صفقة في عام 2011. يأتي ذلك على الرغم من الانخفاض الطفيف في عدد الصفقات من 1664 صفقة في 2011 إلى 1616 صفقة في عام 2012.

وحافظت منطقة كردستان على جاذبيتها لأهم صفقات منطقة الشرق الأوسط، حيث استحوذت على أربع من أصل أكبر خمس صفقات في مجال الأصول أو العمليات في هذه المنطقة الغنية بالنفط في العراق. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 45 صفقة، بزيادة قدرها 14في المئة مقارنة مع عام 2011. إلا أن متوسط حجم الصفقة انخفض من 3.6 مليارات دولار إلى 2.8 مليار دولار.